

**التقرير الموجز للاجتماع الاستعراضي
الخامس للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية الأمان النووي
٤-١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١
فيينا، النمسا**

١- عُقد الاجتماع الاستعراضي الخامس للأطراف المتعاقدة بمقتضى المادة ٢٠ من اتفاقية الأمان النووي (الاتفاقية) في المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا بالنمسا في الفترة من ٤ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١١. ورئيس الاجتماع الاستعراضي هو السيد لي غانجي من جمهورية الصين الشعبية. ويلخص هذا التقرير المسائل والتحديات الرئيسية الشائعة لدى العديد من الأطراف المتعاقدة والتي تم تحديدها في أثناء الاجتماع المذكور. وفي حين أن كافة البلدان المشغلة لمحطات قوى نووية هي، حتى هذا التاريخ، أطراف متعاقدة في الاتفاقية، فقد شجعت الأطراف المتعاقدة البلدان التي تستهل برامج للقوى النووية، أو تلك التي تنوي استهلال مثل هذه البرامج، على أن تصبح طرفاً في الاتفاقية.

٢- وتستند الملاحظات والاستنتاجات التي ترد في هذا التقرير إلى المناقشات التي أجريت بشأن استعراض النظراء للتقارير والعروض الوطنية للأطراف المتعاقدة كلّ منها ضمن المجموعة القطرية التي تنتمي إليها.

٣- والاجتماع الاستعراضي الخامس هو الاجتماع الدولي الكبير الأول في مجال الأمان النووي بعد الأحداث التي شهدتها محطة فوكوشيما داييتشي نتيجة للزلازل والتسونامي اللذين تعرضت لهما في ١١ آذار/مارس ٢٠١١، وبناء على ذلك، فقد أثّرت النقاشات المرتبطة بهذه المسألة على مجرى الاجتماع. وعلى وجه أكثر تحديداً، قام الرئيس ونائبا الرئيس بتحديد عدة مسائل على أنها ذات صلة وثيقة بالحادث، وفقاً لما هو مبين في القسم بآء أدناه.

٤- وفضلاً عن ذلك، فقد اتفقت الأطراف المتعاقدة على إصدار بيان يرد نصه أيضاً في القسم بآء أدناه، كما اتفقت على تحليل ما نتج عن الحادث من مسائل ذات صلة في إطار جملة من الاجتماعات، بما فيها اجتماع استثنائي للأطراف المتعاقدة سيعقد في عام ٢٠١٢.

٥- وأخيراً، اتفقت الأطراف المتعاقدة على أن التقارير الوطنية الخاصة بالاجتماعات الاستعراضية المقبلة ينبغي أن تشمل ردود الأطراف المتعاقدة على أي دروس مستخلصة من حادث فوكوشيما داييتشي، بما في ذلك أي تدابير إضافية محتملة للمساعدة على منع تكرار حصول مثل هذا الحادث. كما

ينبغي أن تشمل التقارير الوطنية المقبلة أي تغييرات ضرورية في طرق التصرف إزاء الحوادث الخطيرة أو ترتيبات التخفيف من آثارها.

ألف- الخلفية

٦- حتى تاريخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، أصبحت ٧١ دولة ومنظمة إقليمية واحدة ذات طابع تكاملي أو طابع آخر أطرافاً متعاقدة في اتفاقية الأمان النووي، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وشارك في الاجتماع الاستعراضي واحد وستون من أصل ٧٢ طرفاً متعاقداً، وهي كالتالي: الاتحاد الروسي والأرجنتين وأرمينيا وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوكرانيا وأيرلندا وأيسلندا وإيطاليا وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وبيرو وبيلاروس وتركيا وتونس والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وجنوب أفريقيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسنغافورة والسنغال والسويد وسويسرا وشيلي والصين وفرنسا وفنلندا وفيت نام وقبرص وكازاخستان وكرواتيا وكندا ولاتفيا ولبنان ولكسمبورغ وليتوانيا ومالطا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا ونيجيريا والهند وبنغالييا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية (اليوراتوم). ووفقاً للفقرة ٢ من المادة ٢٤ من الاتفاقية حضرت وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الاجتماع بصفة مراقب.

٧- وقبل سبعة أشهر ونصف الشهر من انعقاد الاجتماع الاستعراضي قدّمت الأطراف المتعاقدة تقارير وطنية تحتوي على تفاصيل عن طريقة امتثالها لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وفي وقت لاحق، استعرض كل من الأطراف المتعاقدة التقارير الصادرة عن الأطراف الأخرى، وطرحت بشأنها أسئلة وتعليقات خطية. وفي الاجتماع التنظيمي، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، نظّمت الأطراف المتعاقدة نفسها ضمن ست مجموعات قطرية، تضم كل مجموعة منها بلداناً لديها برامج قوى نووية متفاوتة الأحجام، إلى جانب بلدان لا توجد بها محطات قوى نووية. وطُلبت إيضاحات محددة بشأن قضايا معينة حددتها الأطراف المتعاقدة في أثناء الاجتماع الاستعراضي الرابع.

٨- ولم تقدم ثمانية أطراف متعاقدة تقريراً وطنياً، وهي الأردن، والبحرين، والبوسنة والهرسك، والجماهيرية العربية الليبية، وسري لانكا، وكازاخستان، ومالي، والمملكة العربية السعودية. ولم يحضر الاجتماع الاستعراضي أحد عشر طرفاً متعاقداً، وهي: الأردن، وأوروغواي، والبحرين، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، والجماهيرية العربية الليبية، وسري لانكا، والكويت، ومالي، والمملكة العربية السعودية، ومولدوفا.

باء- إجراءات الأطراف المتعاقدة إزاء حادث فوكوشيما داييتشي

٩- ساد اتفاق بين الأطراف المتعاقدة على أنه ينبغي للأطراف المتعاقدة إصدار بيان خاص استجابة لحادث فوكوشيما داييتشي. وساد توافق واسع في الآراء بأنه ينبغي لهذا البيان أن يعيد التأكيد على أهداف اتفاقية الأمان النووي، وأن يشمل التزاماً بتحديد الدروس المستخلصة من الحادث والاستفادة منها، ويدعم الدور الدائم الذي تؤديه الوكالة - مع الإشارة بشكل خاص إلى المؤتمر الوزاري المزمع عقده في حزيران/يونيه ٢٠١١، وأن يشمل في النهاية التزاماً بعقد اجتماع استثنائي في عام ٢٠١٢ بشأن حادث فوكوشيما داييتشي.

١٠- وبناء على ذلك، فقد اعتمدت الأطراف المتعاقدة البيان التالي:

أعربت الأطراف المتعاقدة عن أعمق تعازيها للشعب الياباني على الخسائر التي مني بها نتيجة للزلازل والتسونامي المدمرين. كما تعرب الأطراف المتعاقدة عن إجلالها لبطولة الشعب الياباني وتفانيه في مواجهة عواقب الحادث النووي الذي شهدته محطة فوكوشيما داييتشي للقوى.

لكن اليابان ليست وحدها في هذه الساعات العصيبة، إذ تؤكد الأطراف المتعاقدة على تضامنها مع الشعب الياباني وتواصل تقديم الدعم لليابانيين في إطار جهود التصدي للحادث النووي في محطة فوكوشيما داييتشي.

ويقرّ المجتمع الدولي بأهمية حادث فوكوشيما النووي الذي يسلط الضوء على ضرورة النظر في التحديات الجديدة ويشدد على الأهمية القصوى للأمان عند استخدام الطاقة النووية.

وتعيد الأطراف المتعاقدة التأكيد على التزامها بأهداف اتفاقية الأمان النووي وهي: تحقيق مستوى عالٍ من الأمان النووي والحفاظ عليه على الصعيد العالمي من خلال تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي؛ وإنشاء وتعهد نظم دفاعية فعالة في المنشآت النووية ضد المخاطر الإشعاعية المحتملة؛ ومنع وقوع الحوادث ذات العواقب الإشعاعية والتخفيف من هذه العواقب عند حصولها.

وتلتزم الأطراف المتعاقدة بأخذ العبر من دروس حادث فوكوشيما والتصرف بناء عليها. وتماشياً مع المسؤوليات الوطنية الواقعة على عاتق الأطراف المتعاقدة، شرعت جميعها فعلاً بتنفيذ استعراضات حفاظاً على استمرار الأمان في ما لديها من محطات قوى نووية قائمة ومخطط لها، وتتعهد باتخاذ إجراءات سريعة فور استخلاص الدروس. ومن المفهوم أن استكمال عملية الدروس المستفادة لن يكون ممكناً قبل التوصل إلى معلومات إضافية وإخضاعها للتحليل التام. وقد تعهدت اليابان بتوفير هذه المعلومات في أقرب فرصة ممكنة.

ويقع على عاتق الوكالة، بمقتضى نظامها الأساسي، أن تعمل على وضع معايير للأمان. وتقوم الوكالة أيضاً، عند الطلب، بتيسير توفير المساعدة الدولية لدولة ما في حال تعرّضها لطارئ

نووي أو إشعاعي. وتتعهّد الأطراف المتعاقدة، مع اعترافها بمسؤولياتها الوطنية، بأن تعزز استمرارية الدور الهام الذي تؤديه الوكالة في ميدان الأمان النووي. وترحب الأطراف المتعاقدة بمبادرة المدير العام للوكالة التي تدعو إلى عقد مؤتمر وزاري بشأن الأمان النووي في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١ في فيينا. وتدعم الأطراف المتعاقدة الأهداف التي حددها المدير العام لهذا المؤتمر الذي "سيتيح فرصة لوضع تقييم أولي لحادث فوكوشيما، والوقوف على الدروس التي يتعين الاستفادة منها، والمساعدة في إطلاق عملية لتقوية الأمان النووي العالمي ودراسة سبل زيادة تعزيز الاستجابة للحوادث والطوارئ النووية." وتتعهّد الأطراف المتعاقدة بأن تساهم فعلياً في هذه العملية.

وستعقد الأطراف المتعاقدة في عام ٢٠١٢ اجتماعاً مخصصاً لحادث فوكوشيما. ويهدف الاجتماع إلى تعزيز الأمان عن طريق استعراض وتبادل الدروس المستفادة والإجراءات التي اتخذتها الأطراف المتعاقدة تجاوباً مع أحداث فوكوشيما، واستعراض الفعالية، والتحقق، عند الاقتضاء، من استمرار صلاحية الأحكام المنصوص عليها في اتفاقية الأمان النووي.

١١- وسيُعقد الاجتماع الاستثنائي كاجتماع استعراضي ذي هدف محدّد. وسيعمل جميع مسؤولي الاجتماع الاستعراضي الخامس بصفتهم الحالية في هذا الاجتماع الاستثنائي، مستخدمين المجموعات القطرية ذاتها. فضلاً عن ذلك ودعماً لهذا الاجتماع الاستثنائي، سيقوم كل طرف متعاقد بصوغ تقرير وطني قصير ووجيز. ويتعين تقديم هذا التقرير إلى الأمانة، قبل ثلاثة أشهر من الاجتماع، عن طريق الموقع الشبكي الآمن لاتفاقية الأمان النووي بغية إخضاعه لاستعراض نظراء من جانب أطراف متعاقدة أخرى.

١٢- إضافة إلى ذلك، وبغية إثارة النقاش حول حادث محطة فوكوشيما داييتشي، طلب رئيس الاجتماع الاستعراضي الخامس أن تناقش في الاجتماع الاستعراضي المواضيع التسعة التالية، قدر الإمكان، في عروض المجموعات القطرية:

- ١- تصميم محطة القوى النووية المقاوم للأحداث الخارجية؛
- ٢- والتصدي للأوضاع الطارئة من خارج الموقع (مثل انقطاع التيار الكهربائي عن المحطة)؛
- ٣- والتصدي للطوارئ والتأهب لها عقب أسوأ حالات سيناريوهات الحوادث؛
- ٤- واعتبارات الأمان المتعلقة بتشغيل الوحدات المتعددة في نفس مواقع محطات القوى النووية؛
- ٥- وتبريد مخزون الوقود المستهلك في سيناريوهات الحوادث العنيفة؛
- ٦- وتدريب مشغلي محطات القوى النووية على سيناريوهات الحوادث العنيفة؛
- ٧- والرصد الإشعاعي عقب وقوع حادث في محطة للقوى النووية ينطوي على انبعاثات إشعاعية؛

٨- إجراءات الطوارئ لحماية عامة الناس؛

٩- والاتصالات في حالات الطوارئ.

١٣- وقد نوقشت هذه المواضيع، والعديد غيرها من المواضيع المتعلقة بالتخفيف من آثار الحوادث، بدرجات متفاوتة فيما بين الأطراف المتعاقدة في عروض المجموعات القطرية، استناداً إلى المعلومات المتاحة. وتم التأكيد على أهمية الأحكام والإجراءات الرامية إلى التعامل مع الحوادث الخطيرة، فعلى سبيل المثال، أفادت عدة أطراف متعاقدة تملك محطات قوى نووية قيد التشغيل بأن محطاتها مجهزة، أو قيد التجهيز، بنظم للتخفيف من آثار الهيدروجين، ونظم احتياطية إضافية للإمداد بالكهرباء في حالات الطوارئ، وطرائق للتخلص من الحرارة المتخلفة.

١٤- وأفادت عدة أطراف متعاقدة بخططها وإجراءاتها الأولية استناداً إلى المعلومات التي قدّمتها اليابان عن تقدّم ظروف الحادث، والقياسات الإشعاعية، والبيانات البيئية. وأكّدت اليابان على أنها ستقدّم معلومات مستفيضة فور توافرها.

١٥- وشرعت عدة أطراف متعاقدة مباشرة في تقييم الآثار المترتبة على مرافقها استناداً إلى المعلومات المتاحة حالياً. وأفيد باتخاذ مجموعة من التدابير المبكرة لإعادة النظر في هوامش الأمان المتعلقة بمحطات القوى النووية عندما تتعرض لأحداث خارجية قصوى ولأي حوادث افتراضية عنيفة قد تترتب على ذلك.

١٦- وقد أفادت عدة أطراف متعاقدة بوجود صعوبات في تزويد وسائل الإعلام والجمهور بمعلومات سريعة وموثوقة. وتحتاج المعلومات الواقعية الدقيقة إلى فترة من الوقت لتحليلها بشكل معمّق، ممّا يفتح في الغالب المجال أمام التكهنات والتقارير غير المتوازنة.

جيم- لمحة عامة عن العملية الاستعراضية

١٧- الهدف الأول لهذه الاتفاقية هو بلوغ مستوى عالٍ من الأمان النووي على نطاق العالم، والحفاظ على ذلك المستوى، من خلال تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي. والاجتماع الاستعراضي هو واحد من الوسائل الأساسية المستخدمة في تحقيق هذا الهدف.

١٨- وتضع اتفاقية الأمان النووي ثلاثة التزامات رئيسية على عاتق الأطراف المتعاقدة، وهي كالتالي:

أ- إعداد تقرير وطني وتقديمه لغرض إخضاعه لاستعراض نظراء تجريه الأطراف المتعاقدة الأخرى، والإجابة عن الأسئلة المكتوبة التي تقدّمها الأطراف المتعاقدة الأخرى؛

ب- حضور اجتماعات الأطراف المتعاقدة وتمثيل الطرف المتعاقد بمندوب واحد على الأقل؛

ج- والمشاركة الفعلية في العملية الاستعراضية بغية تمكين الأطراف المتعاقدة الأخرى من مناقشة التقرير الوطني وطلب مزيد من التوضيحات.

١٩- ويكمن الغرض الرئيسي للاجتماع الاستعراضي في استعراض قضايا الأمان النووي المتعلقة بكل طرف متعاقد. ويتحقق ذلك من خلال مراعاة الخطوات والتدابير المتخذة، وتلك التي هي قيد التنفيذ، وتلك المخططة لتنفيذ التزامات الأطراف المتعاقدة على النحو الذي ينص عليه الفصل ٢ من الاتفاقية.

٢٠- وأشارت الأطراف المتعاقدة إلى أن الغرض من العملية الاستعراضية ليس استعراض أمان فرادى المنشآت النووية. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الأطراف المتعاقدة أيضاً إلى أن عليها أن تُعول على دقة واكتمال المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية والأجوبة المقدمة على الأسئلة والتعليقات المثارة.

٢١- وتوخيًا للغرض المنشود من الاجتماع الاستعراضي، نُظمت الأطراف المتعاقدة في مجموعات قطرية محددة سلفاً. وفي أثناء الاجتماع الاستعراضي الخامس، اجتمعت تلك المجموعات القطرية طوال أربعة أيام ونصف اليوم لمناقشة كل تقرير من التقارير الوطنية في إطار كل مجموعة. وكان لزاماً على كل طرف متعاقد تقديم أجوبة على الأسئلة المثارة في النقاش من كل من الأطراف المتعاقدة ضمن المجموعة ومن الأطراف المتعاقدة المهمة الأخرى.

دال- ملاحظات عامة

٢٢- كشفت الأطراف المتعاقدة في تقاريرها الوطنية عن درجة عالية من الامتثال للأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية.

٢٣- إن ما تبديه الأطراف المتعاقدة من تفانٍ في زيادة تعزيز الأمان النووي على الصعيد العالمي من خلال اتخاذ إجراءات لتقييم حادث فوكوشيما في اليابان، واستخلاص الدروس، واتخاذ الإجراءات الملائمة، يتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

٢٤- وخلال الاجتماع الاستعراضي، توصلت كل مجموعة قطرية، من خلال استعراضها، إلى تحديد عدد من الملاحظات، والممارسات الجيدة، والتحديات والاقترحات كما هو وارد في القسم هاء أدناه.

هاء- القضايا التي أثرت خلال الاجتماع الاستعراضي

الإطار الرقابي

٢٥- أعربت عدة أطراف متعاقدة عن قلقها إزاء الموارد البشرية والمالية المتاحة وإزاء قدرتها على تعيين وتدريب ما يكفي من الموظفين لتلبية احتياجات الهيئة الرقابية. ويمثل ذلك تحدياً سيظل ينمو، لا سيما بالنسبة للأطراف المتعاقدة التي تتطلع إلى توسيع برنامجها النووي، والأطراف التي لديها محطات متقدمة قائمة للقوى النووية، وكذلك الأطراف التي تستهل برامج نووية. وللتصدي لهذه التحديات، أفادت

بعض الأطراف المتعاقدة بتعزيز سياسات التعيين لاستقطاب جيل جديد من الخبراء وأفادت كذلك بتنفيذ نظم معززة لإدارة المعارف.

٢٦- وأفادت عدة أطراف متعاقدة بالأعمال الجارية لإقامة إطار تشريعي ينص على الاستقلالية القانونية للهيئة الرقابية.

٢٧- وأفادت الأطراف المتعاقدة التي تقوم بتشديد محطات جديدة للقوى النووية بالتحديات التي تواجهها في تقديم تقييم رقابي للتصاميم الجديدة والإشراف على تشييد محطات القوى النووية وإدخالها في الخدمة.

٢٨- وأفادت عدة أطراف متعاقدة أن هناك اتجاهاً نحو تحقيق التساوق بين معايير الأمان الوطنية الخاصة بها ومعايير الأمان الخاصة بالوكالة.

٢٩- وأفادت عدة أطراف متعاقدة بالتحديات المرتبطة بتقييم أمان الأجهزة ونظم التحكم الرقمية وضرورة تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الجهات الرقابية بشأن هذه القضية.

تصاميم محطات القوى النووية

٣٠- ركزت بعض الأطراف المتعاقدة على التحقق من الإبقاء على المعلومات التصميمية لمحطات القوى النووية والخبرات التقنية الضرورية داخل البلد، وذلك لفائدة موردي محطات القوى النووية محليين كانوا أو غير محليين. واعتبر إنشاء منظمة تعنى بالتصاميم لتحقيق هذا الغرض على أنه يشكل ممارسة جيدة.

٣١- وتتواصل بعض الأطراف المتعاقدة بفعالية مع المشغلين والموردين الأجانب، بهدف تحسين التكنولوجيا المستوردة وكذلك لإدخال تحسينات على محطات القوى النووية قيد التشغيل.

استعراضات النظراء

٣٢- أجرت عدة أطراف متعاقدة استعراضات النظراء أو طلبت إجراءها بخصوص كفاءة أطرها الرقابية تحت رعاية خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة التابعة للوكالة. وأبلغت أطراف متعاقدة من الاتحاد الأوروبي بنيتها دعوة بعثات الخدمة المذكورة في إطار الوفاء بالتزام بشأن عمليات دورية لاستعراض النظراء بموجب توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالأمان النووي.

٣٣- وأفادت عدة أطراف متعاقدة باستخدام المكثف لاستعراضات النظراء من المنظمات المستقلة والخبراء المستقلين كجزء من ممارسات هذه الأطراف لدعم الأهداف التي تنص عليها الاتفاقية ولتجسيد الخبرات التشغيلية، بما في ذلك الممارسات الجيدة. وقد أدرجت نتائج هذه الاستعراضات في التقارير الوطنية ونوقشت خلال جلسات المجموعات القطرية.

٣٤- وتم الإقرار بأن استعراضات النظراء الخارجية الطوعية هذه، سواء في محطات القوى النووية أو بالنسبة للإطار الرقابي، تقدّم استنباطات قيمة قد تساهم في تحسين الأمان. وتستخدم الاستعراضات أيضاً كوسيلة لتبادل المعلومات بين النظراء بشأن مجموعة من القضايا المتصلة بالأمان. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الأطراف المتعاقدة بقيمة التقييمات الذاتية التي تجري استعداداً لاستعراضات النظراء. وتتفق استعراضات النظراء الخارجية هذه تماماً مع أهداف الاتفاقية ويُشجّع على القيام بها.

الشفافية والاتصال

٣٥- أفادت عدة أطراف متعاقدة بسياساتها المتعلقة بالانفتاح والشفافية والمشاركة الفعالة مع الجمهور وأصحاب المصلحة الآخرين.

الاستعراض الدوري للأمان والتشغيل الطويل الأجل

٣٦- تُعد استعراضات الأمان الدورية أداة معروفة ومستخدمة من عدة أطراف متعاقدة. كما تبين أن الحاجة لإدخال تحسينات على الأمان استناداً إلى نتائج استعراضات الأمان الدورية هي مسألة شائعة أيضاً، رغم الإفادة بوجود نُهج مختلفة في تحديد التحسينات اللازمة في مجال الأمان. وأفادت عدة أطراف متعاقدة ببرامج تهدف إلى التحقق من الأمان بالنسبة للتشغيل الطويل الأجل.

٣٧- وأفادت عدة أطراف متعاقدة بأن لديها برامج مكثفة في كثير من الأحيان للارتقاء بأمان محطات القوى النووية وبرامج لإدارة التقدم. وطلبت بعض الأطراف المتعاقدة الارتقاء بتجهيزات محطات القوى النووية لتواكب أحدث التكنولوجيات، متى كان ذلك مُجدياً من الناحية التقنية.

اختيار المواقع

٣٨- نوقشت مسائل ذات صلة باستشارة الأطراف المتعاقدة القائمة على مقربة من إحدى محطات القوى النووية المقترحة، لا سيما بشأن توفير المعلومات اللازمة بناءً على طلبها. ويتسم إرسال هذه المعلومات بطابع من الضرورة لتيسير إدارة عمليات التأهب للطوارئ والتصدي لها، ولتمكين الأطراف المتعاقدة من إجراء تقييمها الخاص لما قد يصيب أراضيها من آثار ذات صلة بالأمان.

٣٩- ولما كانت أطراف متعاقدة عديدة تخطّط لمحطات جديدة للقوى النووية، فإنه يلزم، حسب الاقتضاء، استعراض مدى صلاحية متطلبات اختيار المواقع بناءً على معايير الوكالة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للأطراف المتعاقدة أن تراعي بشكل أفضل الكوارث الطبيعية. وينبغي أن يشمل ذلك أيضاً ما يُحتمل أن تخلّفه منشأة نووية مقترحة من آثار على أمان الأفراد والمجتمع والبيئة.

البلدان التي تشرع في برامج محطات القوى النووية

٤٠- تخطّط عدة أطراف متعاقدة للشروع في تشييد محطات للقوى النووية لأول مرة. وتتمثل التحديات الماثلة أمام هذه الأطراف المتعاقدة في إرساء العناصر القانونية والرقابية اللازمة وغير ذلك من عناصر البنية الأساسية وإيجاد العدد اللازم من الموظفين والكفاءات في جميع المجالات المتصلة

باختيار المواقع، والبناء، والتشغيل، والإخراج من الخدمة، وتنظيم أي محطات مقترحة للقوى النووية. ولقد تم التأكيد، على وجه التحديد، على أهمية تقديم دعم حكومي قوي مبكر بخصوص إنشاء الهيئة الرقابية. وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة باتباع نهج شامل لإرساء برنامج للبنى الأساسية الرقابية النووية وللقوى النووية.

التأهب للطوارئ والتصدي لها

٤١- أفادت عدة أطراف متعاقدة بعقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف وبتنسيق تدابير التأهب للطوارئ مع البلدان المجاورة. وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة التي ليس لديها محطات للقوى النووية بضرورة وضع خطط الطوارئ الوطنية أو تعزيزها، بما يشمل الرصد الإشعاعي والحماية من الإشعاعات بغية التصدي للأحداث الواقعة خارج حدودها الوطنية، ولكنها أشارت أيضاً إلى أن ذلك، بدوره، سيقضي من البلدان المجاورة أن تتقاسم المعلومات على نحو تام وشفاف.

٤٢- واقترحت بعض الأطراف المتعاقدة تحقيق تساوq النهج المتبع في اتخاذ القرارات في حالات الطوارئ، بما فيه مع البلدان المجاورة.

الخبرة التشغيلية

٤٣- أفادت عدة أطراف متعاقدة بأنها تفكر في استخدام التعقيبات التشغيلية كمسألة رئيسية للحفاظ على الأمان النووي. وأفادت عدة أطراف متعاقدة باستعراض الخبرات التشغيلية الوطنية والدولية للإبلاغ عن القرارات المتعلقة بإحداث تغييرات في تصميم محطات القوى النووية وإدخال تعديلات على المحطات. وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة بتنفيذ برامج التدريب على الخبرات التشغيلية لتحسين المعارف والمهارات في التحقيق في الأحداث وتحليل الأسباب الجذرية. وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة بأن التعقيبات المستمدة من الخبرات التشغيلية قد أدرجت في التشريعات الوطنية.

٤٤- وقد أجرت عدة أطراف متعاقدة، أو إنها تطلب إجراء، استعراضات النظراء للأمان التشغيلي في محطاتها للقوى النووية من قبيل فرقة استعراض أمان التشغيل التابعة للوكالة وأيضاً تلك التي تجريها الرابطة العالمية للمشغلين النوويين ومعهد عمليات الطاقة النووية. وقد أدرجت نتائج هذه الاستعراضات في التقارير الوطنية ونوقشت خلال جلسات المجموعات القطرية.

العامل البشري والعامل التنظيمي

٤٥- ساد اتفاق عام حول أهمية مواصلة الترويج لثقافة أمان فعّالة، بما في ذلك العامل البشري والعامل التنظيمي. وقد أفادت عدة أطراف متعاقدة ببرامجها المتعلقة بثقافة الأمان، بما في ذلك تحسين عمليات التقييم وصوغ نُهج الإشراف الرقابي.

٤٦- وأفادت عدة أطراف متعاقدة ببرامج لتحسين الأداء البشري من أجل الإمعان في تعزيز الأمان النووي. وتشمل هذه البرامج تدريب الموظفين وأدوات تفاعلي الأخطاء واعتبارات مرتبطة بالتواصل بين الإنسان والآلة.

٤٧- وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة بمعلومات عن كيفية مساهمة جهودها المتواصلة في المساعدة على تحسين الأداء البشري من خلال:

(أ) تحليل الاتجاهات الكامنة نحو أحداث ذات أهمية منخفضة من حيث الأمان،

(ب) واستخدام مؤشرات الأداء.

مسائل أخرى

٤٨- أفادت بعض الأطراف المتعاقدة بتزايد الاهتمام بقضايا أمن المعلومات، بما في ذلك تحديث التشريعات، وزيادة عدد الموظفين في مجال أمن المعلومات.

٤٩- وأفادت بضعة أطراف متعاقدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لتعزيز الأمان، بتقييم ومعالجة مسائل أخرى من قبيل تهديدات أمن المعلومات الحاسوبية وتحطم الطائرات، بما يشمل تنفيذ ما يتم إصداره من سياسات ولوائح جديدة.

السيد لي غانجي

رئيس الاجتماع الاستعراضي الخامس

للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي